مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية
ONLINE ISSN : 2572-5386 … PRINT ISSN : 2226-1419
website : www.muthjaes.net
IASJ
المجلات الاكاديمية العراقية

الموائمة بين الربحية والسيولة في ظل التنافسية المصرفية مصرف الخليج التجاري انموذجاً للمدة (2005-2019)

غسان طارق ظاهر [a *] ، فلاح عودة حبيب [b]
جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد

معلومات المقالة

تاريخ البحث
الاستلام :2021/5/10
تاريخ التعديل : 2021/5/26
قبول النشر :2021/5/26
متوفر على الأنترنيت:2021/9/19

الكلمات المفتاحية :
قائمة المركز المالي
السيولة المصرفية
الربحية
التنافسية
الجانب التطبيقي

الملخص

يهدف البحث الى تحليل مسار الربح والسيولة في ظل التنافسية الشديدة لمصرف الخليج التجاري وذلك للتعرف على مدى كفاءة ادارة المصرف الائتمانية وكيفية توظيفها في مجالات استثمارية مربحة ، ومن ثم تحليل التوافق بين فجوة السيولة المصرفية وفجوة الميزانية العمومية ، وتأثر صافي الفائدة بتغير اسعارها وذلك من خلال اعتماد اسلوب سلم الاستحقاق في الموجودات والمطلوبات الموصي به من قبل البنك المركزي العراقي إذ انها تعد من الجوانب المهمة والحيوية في ادارة المصرف التجاري فعندما يكون هناك استخدام امثل لموارد المصرف المتاح أي إن ثمة ادارة مصرفية كفؤه تعمل على استقرار المركز المالي لذا جاء البحث مركزاً على مشكلة الموازنة بين العائد والمخاطرة في ادارة السيولة الذي يعد تحدي مستمراً ومشكلة يومية تواجه المصارف التجارية ومنها ادارة مصرف الخليج التجاري للمدة 2005-2019 وذلك من خلال تحليل قائمة المركز المالي للمصرف في التحليل التطبيقي، معززاً بأسلوب القياسي باستخدام منهجية (var)لأثبات قوة العلاقة والاثر بين متغيرات البحث، إذ توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات واهمها أشارت نتائج التحليل الى ارتفاع نسب السيولة والتي تعكس قدرة المصرف عينة البحث على الوفاء بالتزاماتها من دون المساس بأموال المودعين، الا ان النسب متفاوتة مما يعكس التزامها بالحدود المسموحة والمحددة من قبل البنك المركزي ، ويوصي البحث من الضروري على المصارف التجارية أن تمتلك موجودات ذات جودة عالية، إذ تتمتع هذه الموجودات بالتصنيف العالي الذي تم تحديده في جدول معايير تصنيف الموجودات، فهذا يعني أن تحصل على درجة التصنيف القوي أو المرضي لجودة موجوداتها.

The compatibility of profitability and liquidity in the light of banking competitiveness: Al-Khaleej Commercial Bank as a sample for the period (2005-2019)

Ghassan Tariq Zahir [*a] , Falah Odeh Habib [b]
Al-Muthanna University / College of Administration and Economics.

Abstract

The research aims to analyze Profit and liquidity pathway in light of the intense competitiveness of Al Khaleej Commercial Bank. The study aims to know the efficiency of the bank's management fiduciary and how to employ them in profitable investment fields. The study also analyzes the compatibility of the bank liquidity gap and the balance sheet gap, and the impact of net interest by changing prices. By adopting the method of the ladder of maturity in assets and liabilities. The research focuses on the problem of balancing between return and risk in managing liquidity, which is a continuous challenge and a daily problem facing commercial banks, including the management of Al- Khaleej Commercial Bank for the period 2005-2019. This is clear through analyzing the bank's statement of financial position in applied analysis, enhanced by the standard method using the var methodology. The results of the analysis indicated high liquidity ratios, which reflect the bank's ability of the research sample to fulfill its obligations without prejudice to the depositors 'funds. However, the rates vary, which reflects its commitment to the permissible limits specified by the Central Bank. The research recommends the following : It is essential for commercial banks to possess high quality assets, as these assets have the high classification that was specified in the asset classification criteria table, which means that they obtain a strong or satisfactory rating for the quality of their assets.

* Corresponding author : E-mail addresses :.

2021 AL – Muthanna University . DOI:10.52113/6/2021-11/21 -35.

Key words: financial positions, bank liquidity, profitability, competitiveness, practicality.

المقدمة

يحتل موضوع السيولة المصرفية حيزاً مهماً على صعيد المصارف، ويحظى باهتمام المتخصصين بالعلوم المالية والمصرفية وتنبع اهمية البحث من خلال احتياج المصارف الى السيولة المصرفية وذلك لمواجهة الالتزامات المالية المتمثلة بسحوبات المودعين وطلبات القروض للمستثمرين ، إذ ان مثل هذه الاحتياجات مستمرة لذا من الضروري ان تكون المصارف مستعدة دائماً لمواجهة مثل هذه الطلبات ففي الوقت الذي تقوم به المصارف بدفع نقداً طلبات سحب المودعين على بعض الحسابات يقوم عملاء اخرون بالإيداع والاضافة الى ارصدتهم لدى المصارف ، والخبرة العلمية لدى المصارف إذ تمكنهم من معرفة السحب والايداع فقط يكون اسبوعياً او شهرياً او سنوياً، إذ يستطيع المصرف بخبرة وتجاربه توقع تلك التغيرات ويحدد نمط التغيرات المتوقعة ويأخذها بالحسبان ويحجز الاموال السائلة بما يكفي لدى لدفع الارصدة المتوقعة سحبها حتى لا يتعرض المصرف للمصاعب الناجمة عن نقص السيولة .

وتعد السيولة ذات اهمية كبيرة للمصارف التجارية إذ لا يمكن لإدارة المصارف من طلب وقت اضافي من المودعين عندما يقومون بطلب سحب ايداعاتهم ، إذ ان ذلك سيؤدي الى قلة ثقة بين المهور والمصرف ، في حين ان المنشآت غير مصرفية تتمكن من التفاوض مع الدائن عند مطالبة باستحقاقه وهناك امكانية بطلب وقت اضافي لتسديد دون يؤدي الى قلة الثقة او التأثير سلبياً على سلامة المركز المالي ، وانطلاقة من اهمية موضوع السيولة المصرفية وما تشكله من دور رئيس في تقيم اداء المصرف، وجاء هذا البحث ليبين بالبحث والتحليل دور السيولة المصرفية في التأثير بربحية المصرف من خلال المتغير الوسيط التنافسية.

مشكلة البحث

تعد مشكلة موازنة السيولة المصرفية من المسائل المعقدة التي تواجه مصرف الخليج التجاري كونه من المصارف الجيدة والتي تقدم خدمات متنوعة للزبائن فضلاً عن ذلك ضغط المنافسة مع المصارف التجارية الاخرى على منح الائتمان النقدي والتسهيلات الاخرى لذا يمكن تلخيص مشكلة البحث بالأسئلة الاتية :

1. هل هناك أثر لإدارة السيولة المصرفية الفعالة على ربحية مصرف الخليج التجاري ؟
2. ماهي المخاطر الناتجة عن نقص وفائض السيولة المصرفية على ربحية المصرف ؟
3. هل نجح المصرف ادارة السيولة والموائمة بين مطلوباته وموجوداته.

أهداف البحث

1. تقيم الاداء المالي للمصارف التجارية وذلك من خلال تحليل جانب الموجودات والمطلوبات وذلك لبيان ادارة السيولة المصرفية للمصارف التجارية .
2. تحليل طبيعة العلاقة من خلال النماذج القياسية بين متغيرات جانب الموجودات ومتغيرات جانب المطلوبات كمتغيرات توضيحية في ربحية المصرف .
3. التعرف على مدى إمكانية المصارف التجارية الخاصة في العراق بتطبيق اللوائح الارشادية الصادرة من البنك المركزي العراقي بتحديد نسب السيولة التي تتلاءم مع البيئة المصرفية في تحقيق أرباح معقولة.

أهمية البحث

تعد السيولة المصرفية عنصراً اساسياً وذلك لوقاية المصرف من المخاطر المحتملة وما لها من تأثير على ثقة المودعين ، وفضلاً عن ذلك أضعاف المركز المالي للمصرف، لذلك فان الاهتمام بعملية ادارة السيولة المصرفية لمصرف الخليج يعد امرا ضروريا لتجنب حدوث الازمات الطارئة فضلاً عن ذلك تأثير التنافس الشديد للمصارف التجارية الاخرى، وبالتالي فان موضوع تحليل ازمات السيولة المصرفية والية انتقال العدوى بالنسبة للمصرف يعد امرا ضروريا ومهما في ظل المتغيرات المشار اليها.

فروض البحث

1. تتمثل الفرضية في ان مصرف الخليج التجاري يستطيع التأثير والتحكم في حجم السيولة المصرفية المتوفرة لديه، ومن ثم ايجاد التوافق بين سيولتها وبين الربحية ضمن النسب المحددة، ومن جهة اخرى عدم قدرته على استحداث انواع جديدة من الودائع في ظل سياسته الائتمانية القائمة.

الاطار النظري

✓ **السيولة المصرفية ،الربحية والتنافسية**

اولاً: السيولة المصرفية

يمكن ملاحظة مفهوم السيولة في الأدبيات الاقتصادية على أنّها تتعلق بقدرة الاداة الاقتصادية على إمكانية استبدالها مقابل السلع والخدمات أو أي اصول اخرى، ومن خلال ذلك يتضح أن هنالك مسألتين: الاولى هي يمكن معرفة السيولة من حيث التدفقات فهي من خلال مفهوم التدفق، تعني الوصول إلى تدفقات

النقدية دون حواجز بين عناصر النظام المالي، ومع التركيز بشكل خاص على التدفقات بين البنك المركزي والمصارف التجارية، والأسواق، اما الثانية فأنّها تشير إلى القدرة على تحقيق هذه التدفقات. إذ العجز على القيام بذلك يجعل الكيان المالي اقل قدرة على توفير السيولة. وكما يمكن أنّ يعود ضعف القدرة إلى عدم التماثل في المعلومات ووجود أسواق غير متكاملة(ظاهر (ظاهر، محمد، 20:2019).

وقد وردت تعاريف عدة عن السيولة المصرفية بالإمكان ذكر البعض منها، وقد عرفت السيولة المصرفية وفقاً(لمنظمة بازل)على انها تمثل قدرة المصرف على تمويل الزيادة في الاصول والوفاء بالالتزامات عند استحقاقها، دون تكبد خسائر غير مقبولة. (international bank for settlements,2013: 21) كما عرف صندوق النقد الدولي السيولة بأنها "قدرة المؤسسات للوفاء بالتزاماتها المتفق عليها وفي أجال استحقاقها (ظاهر ،محمد علي ،2018: 43).

من خلال التعاريف اعلاه فإن للسيولة ثلاث أبعاد اساسية (Kumar,etal,2013: 1)

أ. الوقت : أي سرعة تحويل الأصل الى نقد .

ب. المخاطرة: هو احتمال انخفاض قيمة الاصول ، أو احتمالية إهمال المصدر أو المنتج .

ج. التكلفة : أي التضحيات المالية او التضحيات الأخرى ،نتيجة اجراء تغير معين .

ويمكن ان ينظر لها على انها قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في أجال استحقاقها ، وهذا يتطلب من المصارف الاحتفاظ بأصول سائله يمكن تحويلها الى نقد بسرعة دون ان يعرض المصرف الى خسائر .

1- ادارة السيولة المصرفية

تشير إدارة السيولة إلى التخطيط والرقابة اللازمة لضمان احتفاظ المصرف بما يكفي من الأصول السائلة، إما كالتزام تجاه عملاء المصرف للوفاء ببعض الالتزامات العرضية لاستمرار العمل، أو كإجراء للالتزام بالسياسات النقدية للبنك المركزي. لكي يقوم المصرف التجاري بالتخطيط لمركز السيولة الخاص به أو إدارته ، فإنه أولاً يدير مركزه المالي من خلال الامتثال للمتطلبات القانونية في الواقع ، تعد إدارة وضع المال أمرًا ضروريًا إذا كان على المصرف تجنب التجاوزات أو أوجه القصور من الاحتياطيات الأولية المطلوبة (16 :2016, YIFRU).

وتتمثل ادارة السيولة المصرفية في تحديد احتياجات المصرف من النقد ، والاصول السائلة، وكيفية مواجهة الاحتياجات، أو انها قدرة المصرف على التنبؤ بحجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية (Campello, Murillo, ,2011: 5 et al).

من المشاكل التي يواجها الجهاز المصرفي هي مشكلة ادارة السيولة ، أذ يتطلب من المصارف تحقيق أقصى قدر من الأرباح المتوقعة من هذه الاستثمارات والاستفادة المثلى من الموارد المتاحة ولكن يتعرض المصرف لمخاطر عديدة منها الازمات الطارئة ومنها سحوبات المفاجئة لإيداعات العملاء، لذا يجب أن يكون المصرف على استعداد لتلبية هذه المطالب في أي وقت، المشكلة تنشأ عندما لا يكون المصرف قادرا على تلبية هذه المطالب ، وخاصة تلك غير المتوقعة والتي قد يحرج المصرف مع عملائه وقد يفقد ثقتهم مع مرور الوقت ، في ضوء المنافسة المكثفة في القطاع المصرفي فمن الضروري تحقيق التوازن بين العائد والمخاطر (Alshatti, 2014: 62) . ولكي يقوم المصرف التجاري بتخطيط أو إدارة مركز السيولة لديه، فأنّه يدير أولا مركزه المالي من خلال الالتزام بالمتطلبات القانونية للاحتياطي الذي ينص عليها البنك المركزي. وتستخدم هذه الاحتياطيات كجهاز تحكم من خلاله يمكن للحكومة الاتحادية أن تؤثر على النظام النقدي. معظم المصارف التجارية في محاولتها عدم مخالفة اللائحة التي تحدد الحد الأدنى للاحتياطي القانوني من أجل توفرها ضد السحوبات الكبيرة غير المتوقعة، وكذلك العزم على الحفاظ على الاحتياطيات في فائض من متطلباتها القانونية، لغرض تلبية التزامات قصيرة المدى(30 :2013, & David et al)

2. العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية

- **عوامل خارجية**: هي شروط الدفع القانونية والقوانين التي تنظم عمل العقود وأسعار الصرف واسعار الفائدة) .
- **وعوامل داخلية تتضمن** :

أ. **عمليات السحب والإيداع على الودائع : تؤدي عملية السحب من المصرف إلى انخفاض النقدية في** الصندوق وبالتالي انخفاض سيولة المصرف، اما عملية الإيداع وزيادة حجم ودائع العملاء واستقرارها نسبياً وبتالي تؤدي إلى ارتفاع سيولة المصرف .

ب. **رصيد عمليات المقاصة بين المصارف**: تزداد سيولة المصارف التجارية في حالة ظهرت حساباتها الجارية لدى البنك المركزي دائنة بعد اجراء عمليات التسوية لحساباتها مع المصارف العاملة في نفس البلد .اي بمعنى اخر اضافة اموال جديدة إلى الاحتياطيات النقدية المحفوظة لدى البنك المركزي (Han& Martin,2013:p350)

ج. **موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف**: البنك المركزي هو السلطة النقدية في البلد يمتلك قدرة التأثير على سيولة المصارف ،فاذا اعتمد البنك سياسة تقليص عرض النقد في اوقات التضخم ،فانه سيخفض من حجم الارصدة النقدية المتوفرة لديها ،ويقلل قابليتها على منح القروض ،من خلال رفع سعر الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة

،ورفع نسبة الاحتياطي ويحصل العكس عند توسيع عرض النقد.

د. **الوعي المصرفي لدى الجمهور**: يلاحظ انه في البلدان النامية فان درجة الوعي المصرفي منخفض ،حيث تفضل ان ترى اموالها تحت يديها باستمرار وعدم قيامها باستخدام الصكوك او ادوات الوفاء المختلفة ، اما البلدان المتقدمة نلاحظ ان التعامل يزداد بالنسبة للصكوك وادوات الوفاء المختلفة وبطاقات الائتمان على حساب النقد وهذا مما يزيد من خلق الائتمان ،مثلا عملية خلق النقود تدل على انه هنالك علاقة عكسية بين المصرفي والسيولة أي انه كلما زاد الوعي المصرفي انخفضت نسبة السيولة لدى المصارف (الشمري ، 2018 :360).

ثانياَ: مفهوم الربحية

إن دراسة الارباح مهمة ليس فقط بسبب المعلومات التي تقدمها ولكن أيضا تعد دالة للنمو وكذلك تساهم في زيادة فرص العمل على المدى المتوسط ،ان التغيرات فيها تؤثر على قرارات الاستثمار والادخار لدى المصارف، ذلك أن ارتفاعها يحسن وضع السيولة النقدية لدى المصرف، ومن ثم يوفر قدر أكبر من المرونة لمصادر التمويل الخاصة بالاستثمارات من خلال الأرباح المحتجزة(Aremu&etal,2013: 156).

وتعد الأرباح المحتجزة احد المصادر الرئيسة المعززة لرأس المال، فضلا على انها تعد مؤشرا كاشفا لمركز المصرف التنافسي في الأسواق المصرفية وجودة إدارتها، لذلك تسمح بالاحتفاظ بمخاطرة معينة اي توفر غطاءا ضد التقلبات في المدى القصير(Ball &etal,2015: 230) ، فهي مقياس لكفاءة الاعمال المصرفية، فكلما ارتفعت الارباح، كلما ارتفعت الكفاءة، (Barad,2010: 109) وفي بعض الأحيان، يتم استخدام مصطلحي (الربح و الربحية)، بالتبادل لكن في الواقع، هناك فرق بين الاثنين، اذ ان الربح هو مصطلح مطلق، في حين أن الربحية مفهوم نسبي، ومع ذلك فانهما يرتبطان ارتباطا وثيقا ومتداخلا فيما بينهما، مع وجود أدوار متميزة في مجال الأعمال التجارية، إذ يشير الربح إلى إجمالي الدخل الذي يحصل عليه المصرف خلال فترة زمنية معينة ، في حين تشير الربحية إلى كفاءة التشغيل لدى المصرف أي قدرة الحصول على عائد كاف من رأس المال العملية التجارية (Trivedi,2010:p237)، وينظر ان المفهوم المحاسبي للأرباح على انه التراكم، اما المفهوم التحليلي للربحية يعني التراكم المستقبلي للثروة ، كذلك يعد الربح في أي منشاة تقديراَ ودليلاَ واضحاَ على الكفاءة المالية والتشغيلية لها ، في حين أن الربحية تفسر مصطلح الربح بالنسبة للعناصر الأخرى التي من المحتمل أن تؤثر بتلك الارباح من أجل المساعدة في صنع القرار. (Barad,2010:109).

1. **المؤشرات الاقتصادية للربحية**

أ. **صافي هامش الفائدة (NIM)**

NIM هو مقياس للفرق بين الفوائد الناتجة عن استثمارات المصرف ومقدار الفوائد المدفوعة إلى المقرضين (الودائع) ، وعادة ما يتم التعبير عن ذلك كنسبة مئوية مما يكتسبه المصرف من القروض والأصول الأخرى خلال فترة زمنية معينة ، ناقص الفائدة المدفوعة على الأموال المقترضة مقسوما على متوسط مبلغ الأصول ، وهو يعكس تكلفة خدمات الوساطة المصرفية وكفاءة المصرفية ، أي كلما ارتفع صافي هامش الفائدة، كلما ارتفعت الأرباح واصبح المصرف اكثر استقراراً، ومن ثم فهي واحدة من المقاييس الرئيسية للربحية المصرفية (Babar &et al, 2011: 71)

ب. **العائد على الموجودات (ROA)**

وتستخدم هذه النسبة لتحديد الاستخدام الامثل لموجودات المصرف ، وتمثل مقياسا لمقدرة المصرف على توليد الارباح ، حيث تبين صافي الربح التشغيلي الذي يولده كل موجود مستثمر ،ومن جانب اخر يعكس العائد مدى فاعلية ادارة المصرف في استخدام اموال حملة الاسهم ،لذلك تعتبر افضل طريقة لقياس ربحية المصارف (Kofi& Aeron,2010:p23)،ويتم قياسها من خلال قسمة صافي الربح على اجمالي الاصول (Dawood ,2014: 3)

ج. **العائد على حقوق الملكية (ROE)**

يقيس هذا المؤشر معدل العائد المتحقق من استثمار اموال المالكين ، وكلما ارتفعت نسبة الـ ROE فإنها تدل على الاداء الكفوء للإدارة ، اما في حالة انخفاض النسبة فإنها تدل على اعتماد المصرف على اموال حملة الاسهم بدل من اموال المودعين والمقترضين ،وبتالي كلما كان ROE افضل فإنها يدل فاعلية الادارة في استخدام راس المال المساهمين(Ongore&Gemechu, 2013: 239) ،ويحسب من خلال قسمة صافي الدخل بعد الضرائب على حق الملكية ، وهو يمثل معدل العائد المكتسب على الأموال المستثمرة في المصرف من قبل حاملي أسهمها(Simiyu & Ngile,2015: 3)

د. **معدل العائد على الودائع**

تقيس هذه النسبة معدل العائد على كل دينار من الأموال التي يساهم بها المودعين، حيث تبين مدى قدرة المصرف على توليد الارباح ، من خلال توظيف الودائع في نشاطات استثمارية مختلفة، وبتالي ارتفاع هذه النسبة يدل على الاستغلال الأمثل للودائع في تحقيق الأرباح، وتحسب من خلال قسمة صافي الدخل على إجمالي الودائع(Adewuyi,etal,2016:112).

ه. **معدل العائد على الاموال المتاحة(ROR)**

تستخدم المصارف هذا المؤشر لغرض قياس كفاءتها في توليد الارباح ، من الاموال المتاحة وتتمثل بالمطلوبات وحق الملكية

،وكذلك يشير هذا المؤشر الى قدرة المصرف في تحقيق التوظيف الامثل للموارد مستبعداً حسابات الدائنون وحسابات المخصصات الاخرى (الشمري واخرون ،2020 : 362).

و. **هامش الربح الإجمالي**

تُعد هذه النسبة مقياس لمقدار صافي الربح المتحقق بعد الفوائد والضرائب عن كل دينار من الايرادات المتحققة، والنسبة الاعلى منها تدل على أن موقف الربحية جيد، وأن المصرف له سيطرة جيدة على التكاليف بالمقارنة مع المصارف المنافسة من حيث التكلفة والجودة ، وتحسب من خلال قسمة صافي الدخل على إجمالي الايرادات(Robinson,2020: 330)

ز. **هامش التدفق النقدي التشغيلي**

تستخدم لقياس النسبة النقدية لدى المصارف من خلال عملياتها العادية لكل وحدة نقدية ، . ارتفاع هذه النسبة يشير إلى أن المصارف لديها سياسات فعالة لتحويل المبيعات إلى نقد (Durrah,2016:p436)

ثالثاً: مفهوم التنافسية

مع الانفتاح الاقتصادي الكبير، شهد القطاع المصرفي ارتفاع التنافسية وقد حددت بمدى قدرة المصارف على مواجهة التهديدات والتحديات الداخلية والخارجية ، إذ تظهر تنافسية المصارف من خلال الاستغلال الامثل والمتميز لموارد المصرف وتقديم خدمات افضل وكسب الزبائن(Dash,2013: 8)، وذلك باستخدام الوسائل التكنولوجية المتطورة لتلبية حاجات العملاء التي تتغير بشكل دائم ، إذ ان قوة المنافسة بين المصارف يعود لانفتاح الاسواق المصرفية المحلية والعالمية على بعضها البعض فضلاً عن التخلص من ملكية الدولة ببعض المصارف التجارية، وبالتالي فإن زيادة الضغوط التنافسية في القطاع المصرفي جعل هدف كسب ولاء العملاء واستمرارية تعاملهم مع المصرف هدفا استراتيجي(SIMPASA ,2013: 1)، وتشكل الاعمال المصرفية بالتجزئة جزءاً كبيراً من تشكيلة الخدمات في سوق الاعمال المصرفية، وهي منافسة مباشرة كونها تقوم بين متنافسين يقدمون خدمات متماثلة، وتعد المنافسة غير السعرية أكثر فاعلية لجذب العملاء ، فضلاً عن ذلك فإنها تكسب حصصاً إضافية في القطاع المصرفي(بتال و فيصل ،2018: 319).

في ظل ارتفاع المنافسة، يتعين على البنوك اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق النجاح في قطاعاتها ، وعلية فإن تحديد الاستراتيجية المناسبة في فترة الأزمة مهم ، وبالتالي يتعين على البنوك تحديد الاستراتيجيات اللازمة ليس فقط للتغلب على المنافسة ولكن أيضًا لتحقيق النجاح خلال فترة الأزمة، وعلية يجب على البنوك تحديد المخاطر التي تتعرض لها والنظر في الاستراتيجيات التي ينبغي تنفيذها لتقليل الآثار السلبية للأزمة المصرفية (Dincer ,etal,2017: 5) إذ يفترض بورتر وجود ثلاثة استراتيجيات يمكن أن تحقق المنظمات من خلالها ميزة تنافسية وهي تتمثل بالاتي :

1. **استراتيجية قيادة التكلفة**

ان هدف المصارف هو التفوق على المنافسين من خلال بذل كل ما في وسعه لتقديم خدمات بتكلفة أقل من منافسيها، إذ تتيح هذه الاستراتيجية للمصارف الحصول على ارباح اعلى بسبب انخفاض التكاليف المصرفية ،إذ ان المصارف التي تتنافس على نفس المجموعة من العملاء وتتقاضى أسعارًا منخفضة مماثلة لمنتجاتها، ستحقق ربحًا أعلى من منافسيها من المصارف الاخرى (Hill&Gareth,2011: 121) ، وعليه فإن ان إتباع المصرف لهذه الاستراتيجية سوف يجبر المنافسين الاخرين على خفض اسعار اصولهم لمجاراة المصارف سعريا، وبالتالي تصبح المصارف التي لها القدرة على تخفيض اسعار اصولها قائداً (BUNDI,2017: 14).

2. **ستراتيجية التمايز**

إن الهدف العام من استراتيجية التمايز هو تحقيق ميزة تنافسية من خلال تقديم خدمات يرى العملاء أنها فريده من نوعها بطريقة ما. ان قدرة المصرف على تلبية حاجات للعملاء بالطريقة التي لا يمكن أن يوفرها المنافسين، يمكنهم من فرض سعر أعلى اذ إن القدرة على زيادة الارباح عن طريق فرض أسعار مميزة "بدلاً من خفض التكاليف كما يفعل قائد التكلفة" (Thomas& David,2012: 186)،

أي بمعنى " ان جودة الخدمة المصرفية المقدمة للعملاء أعلى من تلك المقدمة من قبل المنافسين مع تعادل الاسعار " وذلك من خلال تقديم خدمات مصرفية تكميلية جديدة غير معلومة للمنافسين ، وجعل حصول العملاء على خدمات المصرفية اكثر سهولة ، وكذلك تطوير الخدمات المصرفية الحالية(GITONGA ,2015: 16)

3. **إستراتيجية التركيز**

تختلف هذه الاستراتيجية عن الاستراتيجيات السابقة بشكل رئيس إذ انها تكون موجه نحو تلبية احتياجات مجموعة أو شريحة عملاء محدودة، (David, 2011 :151)

من السوق بدل من التعامل مع السوق ككل إذ تعمل المؤسسات المصرفية من خلال برامجها التسويقية على تلبية واشباع حاجات ورغبات العملاء ، وذلك من خلال تقديم منتجات وخدمات مصرفية بأسعار اقل او من خلال خدماتها المتميزة للمنافسين (Awuah,2011: 45)

✓ **تحليل قائمة المركز المالي للمصرف الخليج التجاري**

يعد مصرف الخليج التجاري من المصارف الريادية وذو السمعة والكفاءة الجيدة ، إذ يهدف المصرف الى تعزيز مصادر النمو وذلك من خلال تطبيق عدد من المشاريع المتعلقة بالتوسع الجغرافي داخلياً وخارجياً، وكذلك ترسيخ ولاء الزبائن وزيادة رضاهم وذلك من خلال السعي لتقديم اعلى مستويات التميز في الخدمات المصرفية ، وتطوير وتنويع العديد من الخدمات التي

تلبي احتياجات الزبائن ، مما نتج ذلك تحقيق المصرف تقدما ملحوظا من بين المصارف التجارية العاملة اذ بلغ في المرتبة الثالثة حسب تصنيف (CAMEL) لعام 2010، لذا سنعمد الى تحليل جانب الموجودات لمصرف الخليج وحسب الاتي:

1. تحليل جانب الموجودات

في هذه الفقرة سيتم تحليل المتغيرات المالية لجانب الموجودات وحسب بيانات الجدول الاتي :

جدول (1) مصرف الخليج التجاري جانب الموجودات (المبالغ بالمليار)

السنوات	النقود	معدل النمو %	الاستثمارات	معدل النمو %	أوراق تجارية مخصومة	معدل النمو %	القروض والتسليفات	معدل النمو %	الائتمان النقدي	معدل النمو %	مجموع الموجودات	معدل النمو %
2005	19,617	----	8,066	-----	1,010	----	7,728	-----	8,739	----	45,733	----
2006	31,269	46.6	17,965	80	2,220	78.7	14,222	60.9	16,443	63.2	81,847	58.2
2007	50,424	47.7	59,136	119.1	1,532	-37	14,233	0	15,765	-4.2	141,855	54.9
2008	69,356	31.8	129,904	78.6	3,399	79.6	17,821	22.4	21,220	29.7	239,984	52.5
2009	57,993	-17.8	135,527	4.2	4,859	35.7	31,726	57.6	36,585	54.4	258,650	7.4
2010	75,931	26.9	110,162	-20.7	10,612	78.1	35,260	10.5	45,873	22.6	272,031	5
2011	96,677	24.1	129,604	16.2	20,510	65.8	67,135	64.3	87,645	64.7	354,046	26.3
2012	160,054	50.4	17,944	-197.7	46,961	82.8	167,382	91.3	214,344	89.4	424,766	18.2
2013	368,770	83.4	64,783	128.3	45,554	-3	241,019	36.4	286,574	29	781,479	60.9
2014	365,144	-0.9	77,925	18.4	42,618	-6.6	245,481	1.8	288,100	0.53	816,478	4.3
2015	244,756	-40	167,113	76.2	30,398	-33.7	280,470	13.3	310,868	7.6	810,971	-0.6
2016	307,865	22.9	149,412	-11.1	19,650	-43.6	250,687	-18.1	270,335	-13.9	847,951	4.4
2017	222.18	-7.2	82,742	-50.5	12,242	-47.3	174,354	-35.7	186,597	-37	611,294	-32.7
2018	238,883	2.3	66,626	-18.3	7,005	-55.8	140,530	-20.5	147,535	-23.4	593,576	-2.9
2019	260,628	8.7	60,580	-8.4	2,120	-119.5	64,706	-72.7	66,827	-79.1	568,386	-4.3

الميزانية العمومية لمصرف الخليج التجاري ، سنوات مختلفة

من خلال الجدول (1) سوف نتناول تحليل قائمة المركز المالي وحسب الاتي :

اجمالي الموجودات : بالرجوع الى بيانات الجدول (1) نلاحظ انها اتخذت مساراً تصاعدياً في السنوات العشرة الاولى من الدراسة إذ بلغت عام 2005 نحو (45,733) مليار دينار لترتفع عام 2011 الى (354,046) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (26.3%) ويعزى ذلك الى ارتفاع رصيد الائتمان النقدي ، وارتفاع الاستثمارات وكذلك ارتفاع رصيد النقود ، وهكذا استمر الارتفاع الى ان بلغ اجمالي الموجودات عام2012 نحو (424,766) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (18.2%)، لترتفع في عام 2014 الى (816,478) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (4.3%) ويعزى ذلك الى الارتفاع الملحوظ غي حساب الائتمان النقدي نتيجة توسع المصرف في منح القروض والتسليفات الى كافة القطاعات الاقتصادية . لكن سرعان ما انخفض اجمالي الموجودات في السنوات اللاحقة وبمعدلات نمو متذبذبة الى ان وصلت عام 2019 بنحو (568,386) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (4.3%-) وذلك نتيجة سياسة المصرف التحوطية والاحتفاظ بأموال عاطلة نتيجة الازمات المالية والنقدية. ولمزيد من الايضاح نستعين بالشكل البياني التالي :

شكل (1) حركة معدلات النمو جانب الموجودات لمصرف الخليج التجاري

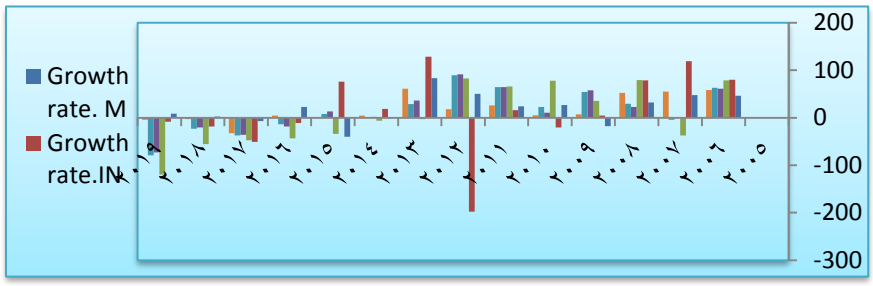

2. قائمة المركز المالي لمصرف الخليج التجاري جانب المطلوبات واجمالي الموجودات ومعدلات النمو الخاصة بها وحسب بيانات الجدول التالي:

في هذه المرحلة سيتم تحليل المتغيرات الاساسية لجانب المطلوبات والتي تتضمن حركة الودائع وحقوق المساهمين

جدول (2) مصرف الخليج التجاري جانب المطلوبات (المبالغ بالمليار)

السنوات	الحسابات الجاري والودائع	معدل النمو %	حقوق المساهمين	معدل النمو %	مجموع المطلوبات	معدل النمو %
2005	18,793	-----	12,118	-----	45,733	-----
2006	54,007	105.5	24,157	69	81,847	58.2
2007	106,116	67.5	28,431	16	141,855	54.9
2008	165,752	44.5	41,050	37	239,984	52.5
2009	187,469	12.3	59,200	36	258,650	7.4
2010	190,009	1.3	64,678	7	272,031	5
2011	216,937	13.2	119,383	62	354,046	26.3
2012	260,779	18.4	150,255	23	424,766	18.2
2013	417,143	46.9	305,312	71	781,479	60.9
2014	455,212	8.7	345,974	13	816,478	4.3
2015	409,220	-10.6	321,625	-7	810,971	-0.6
2016	475,066	14.9	327,045	1	847,951	4.4
2017	273,677	-55.1	323,373	-1	611,294	-32.7
2018	239,919	-13.1	316,864	-2	593,576	-2.9
2019	207,589	-14.4	308,855	-3	568,386	-4.3

- الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية وكشف الميزانية العمومية لمصرف الخليج التجاري ، سنوات مختلفة

أ. الحسابات الجارية والودائع : تعد الودائع احد الركائز الاساسية للمصارف التجارية اذ تمثل القسم الاكبر من مواردها، إذ يمثل نمو الودائع قدرة المصارف التجارية على تعبئة المدخرات وكذلك الحد من توجه الاموال نحو القضايا الاستهلاكية ، ويمكن الاستعانة بالجدول اعلاه لبيان مسار الحسابات الجارية والودائع ، إذ اتخذت مساراً

تصاعدياً في السنوات الثلاث عشر الاولى من الدراسة فقد بلغ اجمالي الايداع عام 2005 نحو (18,793) مليار دينار واستمرت الحسابات الجارية والودائع بالارتفاع بالسنوات اللاحقة، وذلك نتيجة الزيادة الحاصلة في عوائد الافراد والمقيمين مما ساعد في ارتفاع نسبة المدخرين ، فضلاً عن ذلك قيام المصرف المركزي العراقي بإطلاق حرية اسعار الفائدة للمصارف وذلك من أجل تشجيعها على المنافسة فيما بينها وزيادة قدرتها على جذب الودائع ، فضلاً عن ذلك استبدال العملة القديمة مما انعكس على اعادة الثقة في العملة المحلية وكذلك استقرار اسعار الصرف الدولار مما شجع الافراد على زياد ايداعاتهم لدى المصارف. اما في عام 2008 فقد ارتفع اجمالي الايداع الى (165,752) مليار دينار وبمعدل نمو منخفض بلغ (44.5%) لترتفع بعد ذلك الى (455,212) مليار دينار عام 2014 وبمعدل نمو (8.7%)، اما عام 2016 فقد بلغت (475.066) مليار دينار وهو أعلى حجم ايداع ضمن مدة الدراسة، وبمعدل نمو بلغ (14.9%)، ومن ثم تراجع اجمالي الايداع عام 2019 الى (207,589) مليار دينار وبمعدل نمو سالب (-14.4%) ويعزى ذلك الى تداعيات جائحة كورونا التي اوقفت كافة القطاعات الاقتصادية فضلاً عن ذلك الحراك الشعبي في اغلب المحافظات وانقطاع خدمة الانترنيت مما اثر على تواصل المصرف مع الجمهور .

ب. حقوق المساهمين : يتضح من بيانات الجدول (2) انها اتخذت مساراً تصاعديا في السنوات الثلاث عشر الاولى اذ بلغ اجمالي حقوق المساهمين عام 2005 نحو (12,118) مليار دينار ، واستمر بالارتفاع لتبلغ (345,974) مليار دينار عام 2014 وبمعدل نمو سنوي (13%) ويعزى ذلك قيام المصارف بزيادة رؤوس اموالها تلبية لقرار المصرف المركزي العراقي ليصل الحد الادنى الى (250) مليار دينار في غضون ثلاث سنوات اضافة الى تحقيقها ارباح (التقرير المالي السنوي ،2014: 25) الا ان المصرف في السنوات الخمس الاخيرة اتخذ مساراً تنازلياً اذ بلغ عام 2019 نحو(308,855) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (-3%) وذلك نتيجة انخفاض الاحتياطيات لدى المصرف بسبب الظروف الاستثنائية للعراق خلال العام.

شكل (2) حركة معدلات النمو لمصرف الخليج التجاري جانب المطلوبات

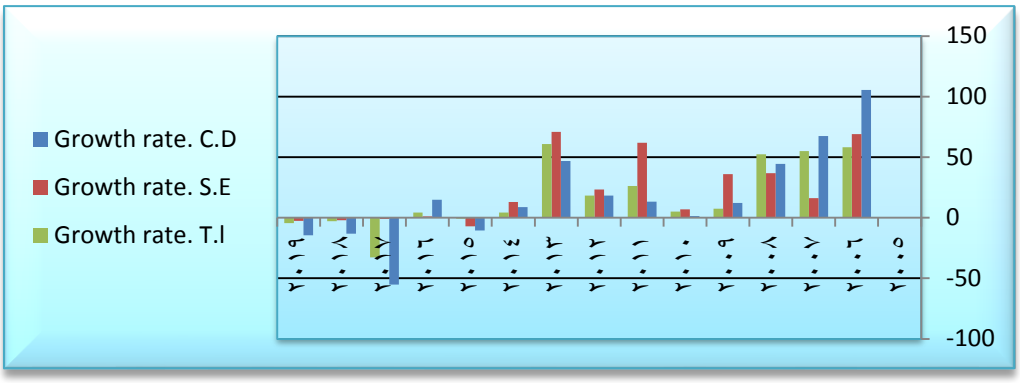

الجانب العملي

قياس العلاقة بن موجودات المصرف واجمالي المطلوبات باستخدام منهجية Var

في هذا المطلب سيتم تحليل اثر الموجودات على اجمالي المطلوبات لمصرف الشرق الاوسط بالاعتماد على منهجية VAR والتي يتطلب تطبيقاها الخطوات الرئيسة (تحديد درجة استقرارية السلاسل الزمنية، تحديد درجة الابطاء المثلى، تقدير النموذج ، تحديد دوال الاستجابة وتحليل التباين واخيرا اجراء اختبار السببية)، والتي بيانها بالاتي :

1. **تحليل درجة الاستقرارية**

جدول (3) استقراريه مصرف الخليج التجاري

Augmented Dickey-Fuller test statistic

Variables	estimated value	Critical value %1	%5	%10	Prob	Level	1St difference	2St difference
	Augmented Dickey-Fuller test for statistic							
Mo	-4.363524	-5.124875	-3.933364	-3.420030	0.0279	*		

In	-4.529604	-4.121990	-3.144920	-2.713751	0.0052	*	
Lo	-4.115583	-4.057910	-3.119910	-2.701103	0.0091		**
Ca	-3.940781	-2.754993	-1.970978	-1.603693	0.0008		**
TL	-2.728391	-2.754993	-1.970978	-1.603693	0.0106		**

بعد اخذ السلسلة الزمنية الخاصة بالنقدية تبين انها تستقر عند المستوى مع وجود قاطع واتجاه فقد بلغت القيمة المحتسبة (-4.363524) وباحتمالية (0.02) وحسب مخرجات التحليل يلاحظ استقرار السلسة الزمنية عند المستويات (5%,10%) لذا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم الدالة على عدم وجود جذر وحدة اما نتائج الاختبار لقيم السلسة الزمنية لمتغير الاستثمارات لوحظ بانها تستقر عند المستوى بوجود قاطع، اذ بلغت القيمة المحتسبة (-4.529604) وهي اصغر من القيم الجدولية (-3.144920) ، ومن مخرجات التحليل يتضح ان السلسلة الزمنية للمتغير(القروض والتسليفات) اذ لم يستقر عند المستوى الاول وبعد اعادة الاختبار استقرت عند الفرق الاول بوجود قاطع، اذ بلغت القيمة المحتسبة لاختبار T (-4.115583) وهي اصغر من القيم الجدولية (-3.119910)عند المستوى (5%).

2. **تقدير النموذج**

بعد تحديد أي من المتغيرات التي تؤثر في المتغير الاخر وكذلك تحديد درجة تأخير النموذج إذ تأتي بعدها مرحلة مهمة بعد تشخيص النموذج وهي مرحلة تقدير المعلمات للنموذج ، وكذلك تحديد المؤشرات الاحصائية المهمة للنموذج ، وكما موضح في الجدول التالي :

جدول (4) نتائج تقدير النموذج لمصرف الخليج التجاري

Vector Autoregression Estimates
Date: 02/12/21 Time: 04:50
Sample (adjusted): 2006 2019
Included observations: 14 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	TL	MO	LO	IN	CA
TL(-1)	-0.357442	-0.491517	-0.069195	-0.180057	0.643150
	(0.30782)	(0.44489)	(0.18474)	(0.16914)	(0.33208)
	[-1.16122]	[-1.10482]	[-0.37455]	[-1.06455]	[1.93673]
MO(-1)	-0.404287	0.564264	-0.281126	0.064734	-0.391734
	(0.20320)	(0.29369)	(0.12196)	(0.11166)	(0.21922)
	[-1.98956]	[1.92128]	[-2.30513]	[0.57975]	[-1.78692]
LO(-1)	2.366366	1.869208	1.317311	-0.208433	2.376199
	(0.68868)	(0.99534)	(0.41332)	(0.37842)	(0.74296)
	[3.43610]	[1.87795]	[3.18714]	[-0.55080]	[3.19827]
IN(-1)	-0.555178	-0.266395	0.017268	0.302654	-0.474747
	(0.46072)	(0.66587)	(0.27651)	(0.25315)	(0.49703)

	[-1.20503]	[-0.40007]	[0.06245]	[1.19553]	[-0.95516]
CA(-1)	-0.425474	-0.485075	-0.070470	0.227953	-0.426841
	(0.25979)	(0.37547)	(0.15591)	(0.14275)	(0.28026)
	[-1.63779]	[-1.29192]	[-0.45198]	[1.59690]	[-1.52300]
C	146777.2	125508.2	35203.74	49694.72	135133.2
	(46296.0)	(66911.5)	(27785.3)	(25438.8)	(49945.3)
	[3.17041]	[1.87573]	[1.26699]	[1.95350]	[2.70562]
R-squared	0.748079	0.523411	0.801787	0.469302	0.873345
Adj. R-squared	0.590629	0.225543	0.677904	0.137616	0.794186
Sum sq. resids	4.89E+10	1.02E+11	1.76E+10	1.48E+10	5.69E+10
S.E. equation	78180.70	112994.5	46921.46	42958.87	84343.43
F-statistic	4.751203	1.757191	6.472128	1.414897	11.03274
Log likelihood	-173.6827	-178.8392	-166.5351	-165.2998	-174.7450
Akaike AIC	25.66896	26.40559	24.64787	24.47140	25.82071
Schwarz SC	25.94284	26.67947	24.92175	24.74528	26.09459
Mean dependent	37332.36	166283.7	12535.43	92398.86	73884.43
S.D. dependent	122191.5	128398.1	82675.90	46259.66	185914.5

Determinant resid covariance (dof adj.)	1.07E+45
Determinant resid covariance	6.50E+43
Log likelihood	-805.5058
Akaike information criterion	119.3580
Schwarz criterion	120.7274
Number of coefficients	30

- بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views

يتضح من نتائج تقدير نموذج (VAR) ان نسبة التباين المفسر بواسطة النموذج الى اجمالي التباين الكلي في المتغير التابع وذلك من خلال قيمة معامل التحديد (R^2) فقد بلغت(0.74) وبالتالي فان هناك (0.74) من التغيرات التي تحدث في اجمالي المطلوبات هي مصدرها التغيرات في النقدية والائتمان النقدي والاستثمارات والقروض والتسليفات ، إذ ان الافراد يرغبون في الاحتفاظ بموجوداتهم على شكل اصول سائلة ، وذلك لأنها توفر درجة من الامان والراحة في ظل ظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي .

3. **تحليل الاستجابة**

هناك طريقة اخرى لتعرف على السلوك الحركي للنموذج وذلك من خلال دوال الاستجابة ، إذ توضح تأثير الصدمة بمقدار انحراف معياري واحد لاحد المتغيرات " أي صدمة للمتغير على القيمة الحالية والمستقبلية لمتغيرات النموذج " عندما تكون المتغيرات مستقرة ومتكاملة فإن المتغيرات تكون في حالة توازن خلال فترة من الزمن ، وان أي صدمة لأي من المتغيرات المستخدمة في النموذج وبالتالي تؤثر على وضعية التوازن لفترة زمنية معينة ، ثم تعود المتغيرات الى التوازن ، لكن بشرط عدم حدوث أي صدمة اخرى في نفس الوقت ، وعند حدوث صدمة مقدارها انحراف معياري واحد في متغير ما ، فإن دالة الاستجابة تقيس ذلك على القيم الحالية والمستقبلية لذلك المتغير والمتغيرات الاخرى وكما موضح في الجدول التالي:

جدول (5) نتائج تحليل دوال الاستجابة

Response of TL: Period	TL	MO	CA	LO	IN
1	78180.70	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	-29630.44	-36261.11	-18299.60	99996.93	-8627.572
3	-121.5648	-59753.15	2035.930	8996.672	5920.375
4	11871.58	-52907.42	2994.778	-1935.319	2866.938
5	-4230.050	-50901.64	-2011.500	18063.53	-1496.331
6	-11118.08	-51820.61	-937.0124	12223.97	-798.9045
7	-9105.718	-46990.78	997.2158	943.5219	-203.3956
8	-9848.886	-39254.68	828.2051	-927.0927	-969.2716
9	-11535.82	-31821.48	598.6026	-1739.090	-1334.582
10	-11143.63	-24268.71	888.7923	-4575.932	-1208.072

يتضح من الجدول (5) مدى استجابة اجمالي المطلوبات للتغيرات المفاجئة في المتغير نفسة ، اذ هناك استجابة طردية للمعدل نفسة بمقدار انحراف معياري واحد ، إذ يكون كبير في السنة الاولى ، ثم يرتفع في الفترة الرابعة ، ثم يعود بالانخفاض في الفترات المتبقية . اما فيما يتعلق بالجزء الثاني من الجدول (النقدية) إذ تكون الاستجابة ضعيفة في السنة الاولى ، إذ نرى بانها تسجل استجابة سالبة طوال الفترة، اما فيما يتعلق بالائتمان النقدي إذ تكون الاستجابة سالبة في الفترة الثانية ، وبعدها تأخذ بتأرجح بين الارتفاع والانخفاض ، اذ يسجل في الفترة السادسة استجابة سالبة وبعدها تأخذ بالارتفاع ليستقر في الفترة العاشرة . في حين تسجل القروض والتسليفات استجابة ايجابية في بداية الفترة ، ثم تأخذ بالانخفاض في الفترة الرابعة، إذ يلاحظ انها تأخذ مساراً متبايناً بين الارتفاع والانخفاض الى ان تسجل في الفترة العاشرة استجابة سالبة . اما الجزء الاخير يبين استجابة الاستثمارات إذ توضح قوة الاستجابة سلبية في بداية الفترة ، ثم تأخذ بالارتفاع في الفترة الثالثة ، وبعدها يعود بالانخفاض في الفترات المتبقية.

4. **تحليل التباين**

يعد تحليل التباين اداة لمعرفة مقدار التباين في التنبؤ في متغيرات النموذج ، والذي يعود الى خطأ التنبؤ في المتغير نفسة ، وكذلك مقدار خطأ التنبؤ في المتغيرات الاخرى في النموذج ، لغرض التعرف القدرة التفسيرية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في التفسير ، وتكمن اهمية تحليل التباين بانه يبرز الأخطاء والتغير المفاجئ في متغيرات الانموذج في كل متغير من متغيرات النموذج على الجميع . وكما موضح في الجدول التالي :

جدول (6) نتائج تحليل التباين لمصرف الخليج التجاري

Variance Decomposition of DW: Period	S.E.	TL	MO	CA	LO	IN
1	78180.70	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	136798.2	37.35320	7.026214	1.789462	53.43337	0.397756
3	149680.8	31.20020	21.80518	1.513191	44.99274	0.488681
4	159265.2	28.11363	30.29521	1.371905	39.75522	0.464038
5	168246.4	25.25547	36.30033	1.243640	36.77683	0.423729
6	176824.1	23.25996	41.45248	1.128716	33.77319	0.385657
7	183193.2	21.91778	45.19994	1.054560	31.46829	0.359430
8	187617.1	21.17193	47.47113	1.007363	30.00423	0.345349
9	190659.4	20.86772	48.75387	0.976457	29.06264	0.339315
10	192580.8	20.78824	49.37396	0.959200	28.54208	0.336513

من نتائج تحليل مكونات التباين ، وذلك لمعرفة أي من المتغيرات المستقلة ذات القدرة التفسيرية للخطأ في تباين المتغير التابع (اجمالي المطلوبات) ، ففي السنة الاولى يفسر اجمالي المطلوبات 100% من التباين في التنبؤ ، لكن في السنة الثانية تنخفض قدرته التفسيرية لتصل الى 37% الى ان تصل اقصى قدرة تفسيرية في الفترة العاشرة اذ بلغت 20.78% ، فيما تفسر النقدية اجمالي المطلوبات بنسبة 7.02% في الفترة الثانية ، ومن الملاحظ ان القدرة التفسيرية وصلت الى 49.37% كأقصى قدرة تفسيرية في السنة العاشرة . اما المتغير الاخر هو الائتمان النقدي فإنه يفسر المتغير التابع (اجمالي المطلوبات) بنسبة 1.78% في الفترة الثانية ومن الملاحظ ان القدرة التفسيرية وصلت الى 0.95% كأقصى قدرة تفسيرية في الفترة العاشرة ، اما فيما يتعلق في القروض والتسليفات فأنها تفسر اجمالي المطلوبات 53.43 % خلال الفترة الثانية ، الى ان تصل القدرة التفسيرية الى 28.54% كأقصى قدرة تفسيرية في الفترة العاشرة ، في حين تفسر الاستثمارات المتغير التابع (اجمالي المطلوبات) بنسبة 0.37 % في الفترة الثانية ومن الملاحظ ان القدرة التفسيرية وصلت الى 0.33% كأقصى قدرة تفسيرية في الفترة العاشرة

5. **السببية**

بعد اجراء اختبار كرانجر للسببية تم التوصل الى النتائج الاتية

جدول (7) نتائج اختبار السببية لمصرف الخليج التجاري

Null Hypothesis فرضية العدم	اتجاه العلاقة	F-Statistic	Lag
Mo does not Granger Cause TL	→	1.50475	3
TL does not Granger Cause Mo		1.97459	
Lo does not Granger Cause TL	→	15.4215	2
TL does not Granger Cause Lo		2.88967	
IN does not Granger Cause TL	→	3.57798	1
TL does not Granger Cause IN		0.01895	
CA does not Granger Cause TL		0.12208	1
TL does not Granger Cause CA	→	5.18094	
Lo does not Granger Cause Mo		13.9516	4
Mo does not Granger Cause Lo	→	5.55123	
IN does not Granger		6.65397	

Cause Mo			
Mo does not Granger Cause IN		0.24332	4
CA does not Granger Cause Mo		0.01564	
Mo does not Granger Cause CA	→	1.76919	2
IN does not Granger Cause Lo		0.15568	
Lo does not Granger Cause IN		1.08725	2
CA does not Granger Cause Lo		8.62484	
Lo does not Granger Cause CA	→	10.1410	4
CA does not Granger Cause IN		1.88100	
IN does not Granger Cause CA	→	2.75151	1

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1-تم اثبات الفرضية اذ ان مصرف الخليج التجاري التزم بالمعايير المحلية والدولية المحددة لنسب السيولة والربحية، وحقق نجاحات متواصلة في اداراتها على الرغم من تاثره بالاوضاع الامنية والسياسية التي مر بها العراق، فضلا عن حالة التنافس في تقديم الخدمات العامة وكسب الزبائن مع المصارف الاخرى، اذ حقق اعلى تنصيف حسب معيار Camels.

2-أشارت نتائج التحليل الى ارتفاع نسب السيولة، والتي تعكس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته من دون المساس بأموال المودعين، الا ان النسب متفاوتة مما يعكس التزامه بالحدود المسموحة والمحددة من قبل البنك المركزي.

3-كذلك الحال فيما يتعلق بنسب الربحية ، والتي اتضح بانها مرتفعة مما يدل على الاستغلال الامثل لمصادره وثقة الزبائن فيه، على الرغم من ارتفاع المخاطر بمختلف اشكالها.

4-فيما يتعلق بجانب الموجودات نلاحظ التذبذبات الكثيرة خلال المدة مما يدل على تأثره بالاحداث التي مر بها الاقتصاد العراقي، وكذلك الحال بالنسبة لجانب المطلوبات.

التوصيات

1-يجب إعادة النظر بسياسات التوظيف المتبعة في مصرف الخليج التجاري، لتوسيع نطاق استثماراته في الأسواق المالية إذ يستوعب الارتفاع الذي يطرأ على رأس المال، وبما يسهم في زيادة نسب التوظيف.

2- السعي خلف الاستثمار المربح، إذ أنّ زيادة نسبة كفاية رأس مال المصرف يؤدي الى انخفاض الربحية.

3-ضرورة قيام البنك المركزي بدور أكبر في تنشيط العمل المصرفي، وبشكل يؤدي الى تفعيل دور هذه المصارف في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توجيه مواردها المالية نحو القنوات الاستثمارية، اذ ان اغلب القروض الممنوحة تذهب لأغراض استهلاكية كشراء السيارات وغيرها ذات اجال طويلة.

4- يتعين البحث عن أدوات مالية جديدة كالسندات التي تصدرها المؤسسات المالية العالمية، والتي تكون ذات أجل استحقاق أقل من سنة، ولا يتمتع حاملها بالأولوية في الحصول على مستحقاته في حالة تمت تصفية المصرف، وهي تشبه الى حد كبير الأسهم العادية يمكن لها أن تستوع الارتفاع الذي يطرأ على رؤوس أموال المصارف إذ يؤدي إلى تنشيط السوق المالي وبالتالي إلى تحقيق أرباح إضافية للمصرف.

المصادر

الشمري، صادق راشد . (2018) . ادارة العمليات المصرفية المداخل والتطبيقات ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن ،الطبعة الاولى،.

بتال، أحمد حسين ، فيصل، غازي فيصل الدليمي.(2018).استعمال مؤشر هيرفندال- هيرشمان لقياس المنافسة بين المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2011- 2016)، جامعة تكريت - كلية الإدارة والاقتصاد/ مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية/ المجلد (4) العدد (44).

ظاهر، غسان طارق ، محمد ،سلام هاشم .(2019) . اثر السيولة المصرفية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي/ العراق أنموذجاً للمدة من 2004-2016 ، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة المثنى.

ظاهر، غسان طارق. محمد، علي كريم.(2018). تحليل السيولة ، الربحية ، الرفع المالي في ضوء ادارة المخاطر المصرفية، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد(8) العدد(1).

الشمري ،ارشد عبد الامير جاسم، احمد ميري احمد الحويزاوي ، حميد مجيد حميد الموسوي .(2020). مخاطر السيولة علاقتها واثرها على سيولة وربحية المصرف الاسلامي، مجلة الفنون والادب وعلوم الانسانيات والاجتماع ،العدد57.

Hill, C. W., & Jones, G. R. (2011). Essentials of strategic management. Cengage Learning.

Thomas, L. W., & Hunger, J. D. (2012). Strategic management and business policy: toward global sustainability. Columbus, Boston.

Gitonga, Kenneth M.(2015) Strategies for gaining competitive advantage of commercial banks listed at the nse in kenya. Diss.

Robinson, T. R. (2020). International financial statement analysis. John Wiley & Sons.

Adewuyi, A. A., & Mohamed Naim, A. (2016). The nexus between rate of return on deposit of Islamic banks and interest rates on deposits of conventional banks in a dual banking system: A cross country study. International Journal of Economics and Financial Issues, 6(4S), 111-117.

Aremu, M. A., Ekpo, I. C., Mustapha, A. M., & Adedoyin, S. I. (2013). Determinants of capital structure in Nigerian banking sector. International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences, 2(4), 27.

Awuah, L. (2011). An evaluation of strategies for achieving competitive advantage in the banking industry. The case of Ghana commercial bank limited. Unpublished Executive MBA Research Project, Kwame Nkrumah University of Science and Technology.

Babar, H. Z., & Zeb, G. (2011). CAMELS rating system for banking industry in Pakistan: Does CAMELS system provide similar rating as PACRA system in assessing the performance of banks in Pakistan?.

Ball, R., Gerakos, J., Linnainmaa, J. T., & Nikolaev, V. V. (2015). Deflating profitability. Journal of Financial Economics, 117(2), 225-248.

Barad, M. M. (2010). A study of liquidity management of Indian steel industry (Doctoral dissertation, Saurashtra University).

Bundi, V. K. (2017). Competitive Strategies and Performance of the Banking Industry in Kenya. Kenyatta University Thesis.

Campello, M., Giambona, E., Graham, J. R., & Harvey, C. R. (2011). Liquidity management and corporate investment during a financial crisis. The Review of Financial Studies, 24(6), 1944-1979.

Dash, A. K. (2013). Competitive advantage: its importance and impact on design of strategy. International Journal of Application or Innovation in Engineering & Management, 2(12), 7-10.

Dawood, U. (2014). Factors impacting profitability of commercial banks in Pakistan for the period of

commercial banks in Kenya. Economics and Finance Review, 1(5), 1-30.

Ongore, V. O., & Kusa, G. B. (2013). Determinants of financial performance of commercial banks in Kenya. International journal of economics and financial issues, 3(1), 237.

Simiyu, C. N., & Ngile, L. (2015). Effect of macroeconomic variables on profitability of commercial banks listed in the Nairobi securities exchange. International Journal of Economics, Commerce and Management, 3(4), 1-16.

Simpasa, A. M. (2013). Competition and market structure in the Zambian banking sector.

Trivedi, S. M. (2010). An analysis of financial performance of state road transport corporation in Gujarat (Doctoral dissertation, Saurashtra University).

YIFRU, S. (2016). IMPACT OF LIQUIDITY ON PROFITABILITY OF PRIVATE COMMERCIAL BANKS–THE CASE OF NIB INTERNATIONAL BANK SC (Doctoral dissertation, St. Mary's University).

(2009-2012). International Journal of Scientific and Research Publications, 4(3), 1-7.

Durrah, O., Rahman, A. A. A., Jamil, S. A., & Ghafeer, N. A. (2016). Exploring the relationship between liquidity ratios and indicators of financial performance: An analytical study on food industrial companies listed in Amman Bursa. International Journal of Economics and Financial Issues, 6(2).

Han, R., & Melecky, M. (2013). Financial inclusion for stability: Access to bank deposits and the deposit growth during the global financial crisis.

Kofi, A., & Aeron, K. (2010). The Determinants of Bank’s Profitability in Ghana, The Case of Merchant Bank Ghana Limited (MBG) and Ghana Commercial Bank (GCB).

Kumar, M., & Yadav, G. C. (2013). Liquidity risk management in bank: a conceptual framework. AIMA journal of management & research, 7(2/4), 0974-497.

Olweny, T., & Shipho, T. M. (2011). Effects of banking sectoral factors on the profitability of